حتمية فوز الإسلاميين .. حتمية خسارتهم

□ علاء مشذوب

أغلب الدول العربية حصلت على استقلالها الحقيقي أو الشكلي، بعد النصف الثاني من القرن المنصرم، سواء أكان ذلك الاستقلال عن طريق الاتفاق أو الانقلاب، ولكن الذي رشح عنه، هو صعود رجال إلى سدة الحكم هم ما بين العسكر والعلمانيين، وحاولوا قدر إمكانهم أن يصنعوا حكومة ويهذبوا شعباً، وفي الوقت نفسه أن يديموا أمد حكمهم إلى أطول فترة ممكنة تحت عنوان البناء والإعمار، وكذلك الاحتلال الإسرائيلي وقضية فلسطين المحورية.

ربيع العرب "الاسلامي" هل يكون خريفاً ؟

وفي المقابل ظلت أدبيات البعض من الذين يطمحون إلى سدة الحكم أسوة بالكثير من النخب يعتقدون أن الأصلح لقيادة الدولة والشعب هو المنهج الإسلامي، لكونه يحمل نهجا كاملا بما فيه الدستور (القرآن الكريم) وأكيد أن مثل هذه الرغبة محترمة ومحل تقدير الكثير من النخب والشعب، مثلما كانت هي محل شبه في الجانب الآخر من الذين يعتقدون أن دخول الدين في السياسة هو مفسدة، ودخول السياسة في الدين هي مفسدة أكبر.

ولكن بقاء تلك النظرية أي (الحكم الإسلامي) نظرية دون تحويلها إلى أمر واقع، وحلم ظل يراود الكثير من الذين يحملون هذه الفكرة، ولاسيما في بلد مثل مصر الذي تجاوزت نفوسه التسعين مليون شخص، كانت بوادر نشوء حزب (الإخوان المسلمين) فيه منذ ثلاثينات القرن الماضي وهو من أوائل الأحزاب الإسلامية في البلاد العربية، أمر لابد أن يفضي في النهاية إلى حقيقة وصوله إلى سدة الحكم، أسوة بكل الأحزاب الدينية الأخرى من البلدان العربية، ولتسكن تلك اللجة التي ظل ينهج بها متّبعو تلك الأحزاب وإدعاؤهم الذي يقول أن بوصولهم إلى سدة الحكم فإنهم سينشئون مجتمعا إسلاميا متكامل الأركان لا فقير فيه، العدل ميزانه في الحكم، ومخافة الله رأسُ ماله، وبالتالي سيكون المجتمع الذي هم على سدة حكمه مجتمعا نموذجيا.

وما تبع ذلك بعد أن مسك العسكر زمام الحكم من اعتقالات لهم، وتغييبهم في المعتقلات والسجون، كل ذلك وغيره من المضايقات الأخرى جعل عموم الشعب يطرح سؤالا هو مثل ماذا يمكن أن يحصل لو مسك الإسلاميون الحكم؟ لماذا لا نمنحهم فرصة ولو لمرة واحدة؟

ولكون أن أي بلد عربي هو في النتيجة جزء من النظام العالمي، فإن الحقيقة الأخرى هي في وجود مخاوف عالمية قبل أن تكون هناك مخاوف إقليمية، ومن ثم الصورة التي كان ينقلها من وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم سيشيع التعصب والتطرف تجاه الآخر، ولكون أن أغلب المجتمعات العربية هي خليط من قوميات وطوائف، فإن مثل تلك الأنظمة المتطرفة، ستجعل الأقليات في حالة عصيبة، وربما تؤدي بالنتيجة إلى هجرتهم من بلدانهم نحو الغرب، والنقطة الثانية والمهمة التي يهتم بها العالم الغربي، هي وجود دولة اسمها إسرائيل، تقع في قلب الوطن العربي، وأن أي خلخلة في الأنظمة القديمة التي ربطتها بمعاهدات واتفاقيات قد تجعل هذا البلد (إسرائيل) في خطر مستمر، رغم أن الأخير يمتلك من الإمكانات العسكرية والإعلامية...الخ، ما يعادل البلدان العربية مجتمعة وربما أكثر.

وخير مثال على محاربة النظام الغربي للأنظمة الوليدة، هو ما حصل في الانتخابات الماضية في الجزائر قبل ولادة الربيع العربي عندما فاز الإسلاميون، بل اكتسحوا الساحة السياسية، مما أعطى إشعارا للدول الغربية أن الخطر قادم ولابد من إيجاد حل لهذا الإشكال الكبير، ما أدى إلى إلغائها، وإعادة الانتخابات من جديد.. والذي أفرز بقاء الحكم العلماني القديم على حاله.

ولكن الربيع العربي، وربما الخريف العربي في اعتقاد البعض الآخر، وضمن نظام الفوضى الخلاقة الجديدة، جعل الأمور تتداخل مع بعضها، وتفرز نتائج قد تكون غير متوقعة للبعض وتثير مخاوفهم، وقد تكون متوقعة تثير طمأنينة البعض الآخر، كل هذا وغيره من الأمور غير المنظورة للباحث الثقافي والسياسي، جعله يشير إلى أمر هو في حقيقته الحتمية فوز التيارات الإسلامية ووصولها إلى سدة الحكم، ربما من الواقع المتردي الذي يعيشه الإنسان العربي وهو يدرس منذ نعومة أظفاره (دار..دور..داران)،ولكنه يحيى ويموت في العشوائيات، وربما هو يسمع ويرى من خلال الفضائيات الآن عن الرعاية الصحية، وأولاده يموتون بالأمراض الطارئة والمفاجئة، أو يسمع بالضمان الاجتماعي وتوفير فرص العيش الأدنى أو راتب الرعاية الاجتماعية وينام والجوع ساكن في معدته ويصبح والجوع مرافقا له.

كل تلك الأوضاع المتردية وغياب الخدمات العامة، جعل حتمية وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم أمر ضروري لامناص منه، عسى أن يحققوا مطالب الشعب ضمن الأزمات العالمية والتركة الثقيلة التي خلفها الذين سبقوهم، وأكيد أن ذلك يفرح الجميع، وأن خلق مجتمع يسوده الوئام والأمان لهو غاية المنى، وفي المقابل فإن فشلها، سيعود بالكارثة على الجميع، إذ أن فشل النظرية العلمانية البسيطة وتطبيقها على أغلب المجتمعات العربية، ربما يعلل الخلل بالشخوص أو النظام أو النظرية وربما في بعض أوجهها في الشعب الذي يريد أن يعيش في ظل نظام مدني حضري ولكن بفكر قبلي عشائري، يريد أن يعيش في ظل دولة توفر الخدمات والراتب، في ظل فكر يميل إلى التخريب وعدم الإيمان بالمواطنة والقانون واحترام الآخر...

ولكن فشل الإسلاميين يعني وجود خلل كبير في الأشخاص الذين عجزوا عن تطبيق النظرية التي ظلوا ينادون بها على مدى عقود، وبأنهم مهمشون، ولو أتيحت لهم فرصة واحدة لتغير حال الدولة والشعب، واليوم قد أخذوا فرصتهم ولكنهم لم يقدموا شيئا، وربما سيهمس البعض في أن الخلل في النظرية الإسلامية، في كونها وفي أحد شروطها أن يكون هناك مجتمع إسلامي مهيأ لاستقبال النظرية الإسلامية وتطبيق قوانينها ودستورها، وبغياب ذلك المجتمع فإن النظرية ستفشل، وأكيد أن مثل هذا العذر لهو من قبيح القول، إذ كيف يمكن لهم إيعاز الخلل بالشعب وهل يمكن لهم استيراد شعب من أجل تطبيق النظرية، وهل يمكن إيعاز السبب للنظرية وهي نظرية مقدسة منزّلة من الله مع الدستور الكامل؟

أعتقد أن هناك مشكلة كبيرة سيقع فيها الإسلاميون في تطبيق نظريتهم، وشيئا فشيئا ستتحول شعاراتهم إلى شعارات فقط، وسيعملون من الداخل على تطبيق القوانين المدنية الحضرية، وخاصة دولة مثل مصر ذات الموارد المحدودة، فهل سيعمل الإسلاميون على قتل السياح من جديد أو منعهم من دخول البلاد، هل سيغلقون شارع محمد علي وقناة السويس، لمنع مرور بارجات الشيطان الأكبر، هل سيمنعون السائحين الإسرائيليين من الولوج إلى سيناء وكل المناطق المقدسة لهم في سيناء، بحجة أنهم خنازير وقردة.... هل سيبنون الجوامع على ضفاف البحر الأحمر والمتوسط، ويأمرون من كان على البلاج بالمايوهات، من أداء مناسك العبادة بعد أن أعلن الأذان ساعة العبادة، وهم من قبل قد رشوا النفط الأسود على كل المصطبات التي تمتد على طول بلاج الإسكندرية لأكثر من ستين كيلو مترا، من أجل عدم جلوس الناس من العشاق والمحبين والمتزوجين والعوائل عليها.

أعتقد أن تلك الحتمية التي تفضي إلى وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم هي نفس الحتمية التي ستؤول بهم إلى خارجها، لسبب بسيط هو أن حتمية التاريخ لا تعيد نفسها مرة أخرى، وأنه ليس بالضرورة أن الحلم الذي بقي حلم يراود الكثير سيؤول إلى واقع لأنه في الحقيقة كابوس، فالدين الإسلامي هو نظرية رائعة تجسد علاقة الإنسان بربه، وتعلمه طقوس العبادة من أصول وفروع، وما النظرية الدينية في إيران والسعودية، إلا نظرية مدنية حضارية مغلّفة بغطاء الدين الحنيف.

مصر "الأخرى"

□ لينا مظلوم

بعد أشهر..حُسمت انتخابات الرئاسة المصرية بفوز المرشح" البديل"لجماعة الإخوان المسلمين محمد مرسي.. وسط اهتمام عربي- عالمي(تجاوز درجة الاهتمام من قوة دولية مثل أميركا)..هذه النتيجة تضع مصر و المنطقة أمام واقع جديد بكل مخاوفه و مخاطره..

الانتخابات شهدت حالة فريدة لم يعرفها تاريخ مصر المعاصر حفلت بالضغوط والصراعات العنيفة و الشائعات..هذا الجو الملبد بالاحتقان جعل التكهن أمراً من رابع المستحيلات أمام عدة ملفات ملغّمة تواجه الواقع المصري الإسلامي الجديد، خصوصا و انه ليس سرا أن القرار الفعلي سيكون للرجل القوي داخل الجماعة و هو الملياردير خيرت الشاطر الذي ترشح مرسي بديلا عنه بعد أن أخرج القضاء الشاطر من سباق الرئاسة.

عالميا، خرجت اللقاءات و التفاهمات بين الإدارة الأميركية و قيادات التيار الإسلامي منذ حوالي عام من السر إلى العلن..إذ نجحت قيادات الإخوان في إقناع صُناع القرار بممارسة الضغوط على المجلس العسكري لتسليم السلطة إلى مرشحهم مرسي..مما لاقى قبولا لدى الطرف الأميركي و هو يقوم بعملية "تبديل وجوه" في منطقة شمال إفريقيا ،ليستبدل دكتاتورية جثمت على أنفاس شعوبها عشرات السنين، بدكتاتورية ثيوقراطية مقابل التكتل الديني الآخر في منطقة الهلال الخصيب.. تمهيدا لهذا التنسيق، اقتصر خطاب رموز الإخوان القيادية على وسائل الإعلام الأميركية تحديدا.. بدا واضحا التركيز على وضع رجل الجماعة القوي خيرت الشاطر تحت بقعة أضواء الإعلام في كبرى الصُحُف الأميركية ما هي إلا خطوة تسبق ترتيبات تم حسمها فعلا قبل إعلان النتائج الرسمية. بعيدا عن نظريات المؤامرة، تجري تحقيقات في الكونغرس عن التمويل الضخم الذي منحته الحكومة للتيارات الإسلامية مؤخرا.. كل هذه "العلامات"الفاصلة في التقارب قد تبدو مقبولة من تيارات سياسية لم تعتمد-كجماعة الإخوان -منذ إنشائها على تخوين و تكفير المتعاملين مع الغرب بسبب ما تُحيكه المؤامرات الصهيونية-الأميركية ضد العالم الإسلامي!!

إذا أصبح على المُتلقي العربي- بعد أن سلبت دكتاتوريات المنطقة قوة القرار العربي- تقبّل الوجوه الإسلامية وفقا لمتطلبات السياسة الأميركية المرحلية.

على الصعيد الداخلي المصري..يواجه مرسي عدة قيود تحد من سلطاته –بل تكاد لا تُبقي لها تأثيرا- منها قرار القضاء المصري حل البرلمان الذي اختطف الإخوان غالبيته..و خلافات حادة حول تشكيل لجنة إعداد الدستور بعد إصرار التيار الإسلامي الهيمنة على عضوية اللجنة..أخيرا القرار الذي أصدره المجلس العسكري تحت عنوان "إعلان مكمّل للدستور" ، يضع في يد الجيش سلطة البت في الكثير من القرارات المصيرية الهامة.

أما الملفات الأخطر التي يكمُن"الشيطان"في تفاصيلها.. هي أولا الأمن-وزارة الداخلية- و للجماعة – منذ إنشائها عام ١٩٢٨-تاريخ ثأر طويل مع هذه المؤسسة ، إذ تعتبر الأجهزة المختصة في الوزارة من أعرق أجهزة العالم خبرة بالإخوان.. تاريخ الكراهية الممتدة سيدفع الإخوان حتما إلى التغلغل داخل هذا الجهاز.. الملف الثاني هو علاقة التوافق-التصادم التي ربطت تاريخيا بين الجيش و جماعة الإخوان..لم يشهد التاريخ المصري استمراراً لحالة توافق أو تراض تمت بين الطرفين.. إذ سرعان ما تتحول إلى صدام و صراع مصالح.. و تصل المخاوف المصرية ذروتها عن مدى تمكُن التيارات الإسلامية من التغلغل داخل هذه المؤسسة الرئيسية، خصوصا أن للإخوان ميليشيات عسكرية منظمة و مسلحة.

سياسيا تبدو الدعوة التي يتبناها التوجه السياسي الداعم لفكرة الدولة المدنية مطالبين الإخوان بتجاوز النظرة الحزبية الضيقة إلى تبني مبدأ المشاركة في العملية السياسية.. رغم أن التاريخ المدوّن للجماعة لا يذكر أنهم تقبلوا – فعليا- مشاركة أي قوى سياسية.. فالجماعة لا تعبُد إلاّ نفسها- كما كتب مؤسسها الشيخ حسن البنا-. هنا يبقى السؤال..هل تكسر الجماعة هذه القاعدة التاريخية و تكتسب المرونة المطلوبة للتعاون مع تيارات سياسية أخرى؟؟ خصوصا و أن نسبة فوز مرسي على المرشح المنافس لم تتجاوز ٢٪.

المؤكد أن مصر بعد ٢٤ حزيران تتجه إلى "مصر" أخرى مجهولة.. لا يظهر من جبلها الجليدي الغاطس إلاّ القمة فقط... الرئيس "البديل" مرسي.. و الفعلي خيرت الشاطر.. و من ورائهما مرشد جماعة الإخوان المسلمين.

★ كاتبة عراقية مقيمة في القاهرة

أريحوا ركابكم أيها السياسيون.. فالمركب أوشك على الغرق

□ حميد الكفائي

هذا المشهد انعكاس لخلاف الساسة

لا تزال حروبنا ضد بعضنا البعض مستعرة ولن تنتهي حتى نقضي على بعضنا البعض قضاءً مبرماً كي نريح ونستريح. ولكن هل نحن قادرون فعلا على ذلك؟ لو كنا قادرين لفعلناه خلال الحقبة الماضية من تأريخنا المجيد الممتدة على مدى 14 قرنا.

لا يمر يوم، لا بل ساعة، دون أن يكون هناك خبر جديد بأن فلانا قد فعل كذا ضد علاّن وأن علاّنا قد قام بكذا ردا على فلان وأذاقه المر مما دفع الأخير للرد عليه بقسوة ليذيقه الأمرّين مما حدا بعلاّن أن يتخذ إجراء يذيقه الأمرّات الثلاثة! خارطة الطريق أصبحت واضحة إذن، فنحن الآن نعرف الخطوة المقبلة لفلان ضد علاّن والخطوة اللاحقة لعلاّن ضد فلان! حروب متواصلة وأكاذيب متبادلة وعداء مستحكم والمتضررون هم نحن، العرب والكرد والتركمان، والمسلمون والمسيحيون والإيزيديون والصائبة، السنة والشيعة...

سألني ذات يوم رئيس مؤسسة غربية يعمل فيها كثيرون من العرب وقد اعتذر مني مقدما قبل طرح السؤال طالبا عدم تفسير سؤاله في غير محله، خصوصا وأنها المرة الأولى التي ألتقي به: "أنتم العرب والشرقيون عباقرة وفنانون مبدعون دون شك ولكن في محاربة بعضكم البعض. الموظفون العرب في مؤسستي يتفننون في إيذاء بعضهم البعض وأنا أمضي جزءا ثمينا من وقتي يوميا لحل الخلافات بينهم وتلقي الشكاوى منهم ضد بعضهم البعض. لماذا لا توظفون إبداعاتكم هذه لتحسين أوضاعكم بدلا من الانشغال بمحاربة بعضكم البعض؟ أليس هذا أجدى وأكثر نفعا؟". وقد حرت فعلا في الإجابة على تساؤله الذي يبدو أنه جاء عن قناعة راسخة بعد تعامله مع كثيرين من بلداننا. ويحار الإنسان حقا في مثل هذا المواقف ماذا يفعل. فهل يعترف بالحقيقة المرة أمام الأجانب أم ينكر أمرا أصبح واضحا للجميع؟ أجبته جوابا عائما مفاده أن عليه ألا يعمم استنتاجاته على الجميع لأن التعميم خطأ كبير يرتكبه أي إنسان وكان له جواب على ردي هذا أهمله في هذه العجالة.

من يراقب الأخبار العراقية لا يجد سوى الحروب الطاحنة التي يخوضها السياسيون ضد بعضهم البعض والنقاشات الساخنة بين السياسيين الذين أصبح عددهم يعادل عدد السكان البالغين تقريبا، وكلهم قياديون طبعا، فالمنقادون قلة قليلة وهم ربما ينتظرون دورهم كي يصبحوا قياديين أيضا ولكنهم مع ذلك يستحقون التحية على صبرهم هذا. إنها حقا مأساة كبرى فنحن قوم لا نزال نتصرف كالبدو، غير قادرين على بناء دولة عصرية لأننا لا نجيد إجادة تامة سوى الحروب والحملات الدعائية التي تستند في أكثر الأحيان إلى آراء منحازة أو ربما أكاذيب ملفقة.

لقد وصلت الأمور إلى مرحلة خطرة الآن في العراق،فالمعارك المستعرة بين السياسيين أصبحت تهددنا جميعا وتهدد العراق ككل والمطلوب الآن من الجميع هو التهدئة والجلوس معا لبحث الخلافات التي بدأت صغيرة لكنها تنامت بمرور الزمن لتصبح الآن كبيرة ومعقدة وسوف تتنامى أكثر إن بقي الحال على هذا المنوال. التفاهمات السابقة بين السياسيين لم تعد قائمة والثقة القليلة التي أوصلتهم إلى تلك التفاهمات ذهبت أدراج الرياح. الديمقراطية التوافقية التي بنيناها في العراق لا تخضع للأسس الديمقراطية المعتادة في البلدان الديمقراطية، لذلك فإن من الصعب تفعيل الآليات الديمقراطية المتبعة في تلك البلدان حتى وإن كانت مدونة في دستورنا.

إجراء سحب الثقة لا يستغرق في العادة أكثر من بضعة أيام ولا يتعدى أسبوعا حتى في البلدان التي تحكمها حكومات ائتلافية على الدوام كإيطاليا. بينما نحن نتحدث عنه وبه وحوله منذ ستة أشهر ولم نبدأ به حتى الآن. الأفضل لنا أن ننصرف للأمور المهمة الأخرى كتقويم الحكومة ومكافحة الفساد وتشريع القوانين الملحة التي تنتظر منذ زمن بعيد بدلا من إضاعة الوقت في إجراءات سحب الثقة التي بدا واضحا لكل ذي عين أنها لن تتم بسبب تشرذم قوى المعارضة والتعقيد الدستوري الذي يسمح بسحب الثقة بآليتين، الأولى هي عبر الرئيس، وقد جربوها وفشلت، والثانية عبر تقديم خُمس عدد النواب، ٦٥ نائبا، طلبا عبر رئاسة البرلمان ولكن يجب أن يسبقه استجواب لرئيس الوزراء.

بالإمكان استجواب رئيس الوزراء في البرلمان حتى تتضح الأمور ويفهم الناس منه ومن خصومه القضايا الخلافية بين الطرفين وكيفية التوصل إلى حلول لها. لقد تأخر الجميع في المبادرة لحل هذه الإشكالات والسبب هو التصعيد الذي يمارسه الجميع،وكل طرف يريد أن يكسب الوقت لصالحه عبر عرقلة مساعي الطرف الآخر. الآن أصبحت الأمور واضحة. لن يتمكن طرف من إلحاق الهزيمة بخصمه بالوسائل المستخدمة حاليا وعلى الخصوم أن يتعايشوا ويلتقوا عند منتصف الطريق في الوقت الحاضر وينتظروا كلمة لا شعب بهم في الانتخابات المقبلة، فهذا هو الحل السلمي الوحيد للمشكلة إن أرادوا للدولة العراقية أن تتواصل وتتطور وإن فكروا بمصالح الآخرين الذين يعيشون معهم في هذه الدولة. الغريب أن سياسيينا يظنون أن المسألة تخصهم وحدهم وليس هناك غيرهم في هذا البلد. لا يا جماعة الخير. هناك آخرون غيركم يعيشون معكم ويتأثرون بأفعالكم سلبا وإيجابا. عمال وفلاحون وموظفون وجنود وشرطة ومعلمون وأستاذة وصحفيون ورجال أعمال وربات بيوت وكسبة وتجار وطلاب وتلاميذ وأطفال ومسنون ومرضى وعاطلون ومتقاعدون... وهناك دولة لها مصالح وجيران ومستقبل وهي جزء من المجتمع الدولي وهناك أجيال تنتظر منا أن نضطلع بمسؤولياتنا في البناء والإعمار، لا أن نحترب على الصغائر والكبائر دون تمييز بينها.